حميد الأحمر يرفض تسليم إرهابيين أتى بهما من تركيا

قال مصدر مطلع إن القيادي في حزب الإصلاح حميد الاحمر تمكن، الأسبوع الماضي، من ادخال2 من الارهابيين عبر مطار صنعاء والمطلوبين للجهات الأمنية على ذمة التورط في التفجير الارهابي بمسجد دار الرئاسة، في 3 يونيو عام 2011م،

ونقل موقع أسرار برس "الالكتروني" عن المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه "أن حميد الاحمر، قدم من تركيا عبر الخطوط الجوية التركية برفقة مرافقين ومعه اثنان من المتهمين الرئيسيين في حادث جامع دار الرئاسة الارهابي، ودخلا معه عبر صالة التشريفات، فيما تولّى أحد مرافقيه معاملة جوازه وجوازات مرافقيه".

وتابع المصدر: "تم السماح للشيخ ومرافقيه بالمرور، وتولى أحد المرافقين استكمال إجراء معاملة الدخول إلى البلاد، وأثناء تلك الإجراءات، تبيّن أن بين مرافقيه اثنين من الارهابيين المطلوبين للجهات الأمنية وان الجوزات التي يحملونها مزورة".

وأضاف: اتصل أحد مسؤولي جهاز الأمن القومي لحميد الاحمر، وطلب منه تسليم الشخصين المطلوبين أمنياً، إلاّ أن حميد الأحمر امتنع تسليمهما.

224 سقطوا في (34) عملية اغتيال واعتداء إرهابي خلال ثلاثة أشهر:

الجيش والأمن في مرمى القاعدة والبيض والاخوان وإيران

الميثاق- تقرير:

استشهد وجرح العشرات من افراد الجيش والأمن في عمليات ارهابية استهدفت مواقع عسكرية وأمنية استراتيجية، في كل من محافظتي عدن وحضرموت، وسط غموض عن الجهة التي تقف وراء هذه الاعتداءات الارهابية.

وفيما ذهب البعض الى اتهام تنظيم القاعدة بالوقوف وراء الاعتداء الإرهابي الذي تعرض له مقر المنطقة العسكرية الرابعة، والذي اسفر عن استشهاد 11 بينهم تسعة جنود ومدنيين ومصرع كل المهاجمين وعددهم عشرة ارهابيين، لم يستبعد الكثير من المراقبين والسياسيين تورط قوى سياسية- لم يسموها- تقف وراء جرائم افراد الامن والجيش باسم "القاعدة".

هذا وكان الاستاذ عبده محمد الجندي،الناطق الرسمي للمؤتمر الشعبي العام" قد أشار الى ان هناك قوى تقتل باسم القاعدة".. ملمحا الى الاخوان المسلمين، متسائلا" لماذا الارهاب لا يطال عناصر الاخوان المسلمين؟!" وقال: هنالك أطراف مستفيدة من العمليات الإرهابية.. يقتل باسم تنظيم القاعدة.

موضحاً أن المؤتمر الشعبي العام هو اكبر المتضررين من الارهاب.. وأن المؤتمر يقدم كل يوم ضحايا جراء العمليات الارهابية إلى جانب ضحايا القوات المسلحة والأمن.

وبهذا الخصوص أكد مراقبون وسياسيون ان مفردات البيان الذي روجت له وسائل اعلام الاصلاح ونسبته للقاعدة بأنه أعلن مسئوليته عن الهجوم على مقر المنطقة العسكرية الرابعة بمدينة عدن الأربعاء الماضي أن مفردات البيان ضعيفة ولا ترقى الى المفردات المعروفة التي يستخدمها تنظيم القاعدة في صياغة بيانته بتمجيد مجاهديه كما أن التنظيم لا يصفهم بالانتحاريين- كما اوردها بيان موقع مأرب برس ومواقع الاخوان.

وقالوا" ان مفردات البيان التي صيغ بها مفردات سياسية بحتة ولا تمت للمفردات التي يصيغ بها تنظيم القاعدة بيانته".

وأضافوا: ان ما جاء في البيان المنسوب للقاعدة" أن استهداف مقر قيادة المنطقة العسكرية الرابعة في عدن يأتي(استمرارا لعمليات المجاهدين الرامية لصد عدوان أمريكا وحليفها ((نظام صنعاء)))، على أنفس المسلمين وحرماتهم في يمن الإيمان والحكمة والمتمثل في الهجمات الوحشية للطائرات الأمريكية المسيرة، وان الهجوم نفذته مجموعتان: الأولى استهدفت المدخل الرئيسي للمقر عبر تفجير سيارة يقودها((انتحاري)).

مؤكدين ان ورود لفظ(نظام صنعاء، وانتحاري) في البيان ينفي علاقة تنظيم القاعدة ويدين قوى سياسية، قد تكون بركب جماعة الاخوان المسلمين وقد يكون الحراك الانفصالي التابع للبيض وقد يكونان الاثنان معاً متحالفاً لتحقيق اجندة وأهداف معينة.. مشيرين الى ان البيان" حراكي انفصالي- اخواني الجنوب طالما لم تعلن القاعدة مسئوليتها"..الى ذلك، ذكر علي سالم البيض- في حوار أعادت نشرته يوم الجمعة- صحيفة "أخبار اليوم" التابعة لقائد الجناح العسكري لجماعة الاخوان، اللواء علي محسن الاحمر- أن ما يجري في حضرموت والضالع هو انتقال الكفاح المسلح، لتحرير الجنوب مما أسماه بالاحتلال اليمني الشمالي. مهدداً بالاستمرار في الكفاح المسلح، في إشارة إلى أن ذلك التحول ستشهده محافظتا عدن ولحج.

وجاءت تهديدات البيض باستخدام السلاح واللجوء للعنف من قبل صحيفة اخوان اليمن، متزامنا مع تصاعد الهجمات الارهابية على مقرات الجيش والأمن، وعقب هجوم إرهابي هو الأعنف على قيادة المنطقة العسكرية الرابعة في قلب محافظة عدن والتي تشهد انفلاتاً أمنياً منذ أكثر من عامين كما لم يستبعد محللون عسكريون أن تكون طهران وراء ما يحدث في محافظتي حضرموت وعدن في حرب دامية بتحالف مع القاعدة والاخوان حيث يجمعهم هدف اسقاط الرئيس عبدربه منصور هادي.

وأن ما يعزز هذه الفرضيات هو أن مواقع عسكرية أخرى تعرضت لاعتداءات مشابهة كمقر المنطقة العسكرية الاولى في المكلا بدعوى تدمير غرفة قيادة للطائرات الأمريكية بدون طيار ونفس المبرر عندما تم تنفيذ الاعتداء الإرهابي على مقر وزارة الدفاع في ديسمبر 2013، والذي أسفر عن سقوط 56 قتيلا و 167 جريحاً من اطباء وأفراد الامن والجيش ومواطنين مدنيين ابرياء.

وشهد العام الماضي2013م، (175) اعتداءً إرهابياً على قوات الجيش والأمن ذهب ضحيتها أكثر من (600) مابين قتيل وجريح من خيرة ضباط وكوادر الجيش والأمن: هذا و شهدت الاشهر الثلاثة من العام الجاري (2014) اغتيال لكبار ضباط المخابرات، ونحو(20) اعتداء وهجوماً ارهابياً سقط على اثرها حوالي 210 جنود وضباط من قوات الجيش- حيث تعرضت مواقع للجيش لعدة هجمات متتابعة، ففي هجومين منفصلين تعرضت لها مواقع الجيش الشهر الماضي في حضرموت،، سقط في الاول 18 جندياً، وسقط في الثاني 20 جندياً وكانت اخر الهجمات الارهابية لتنظيم القاعدة ما تعرض له مقر المنطقة العسكرية الرابعة بمدينة عدن، الاربعاء الماضي، والتي سقط فيها اكثر من 23 جنديا ما بين قتيل وجريح بالإضافة الى المهاجمين الـ(10) وتبعه هجوم اخر على نقطة عسكرية بمديرية القطن الجمعة ادى الى مقتل ستة جنود.

وجراء تزايد الاعتداءات الارهابية على نقاط ومواقع الجيش والأمن في البلاد مؤخراً، أطلق صحافيون وناشطون حقوقيون، السبت، حملة لمساندة قوات الجيش والأمن ضد الهجمات الارهابية التي يتعرضون لها بشكل مستمر.

إلى وزير الداخلية

الشيخ/
محمد عبده اليافعي

لقد أصبحت الحوادث المرورية تمثل وبشكل كبير هاجساً وقلقاً لكافة أفراد المجتمع، وأصبحت واحدة من أهم المشكلات لدى شعبنا اليمني التي تستنزف الموارد الحالية والطاقات البشرية وتستهدف المجتمع في أهم مقومات الحياة والذي هو العنصر البشري إضافة الى ما تخلفه من مشاكل اجتماعية ونفسية وخسائر مالية ضخمة، مما أصبح لزاماً العمل على إيجاد الحلول والمقترحات ووضعها موضع التنفيذ للحد من الحوادث وعلى أقل تقدير معالجة أسبابها والتخفيف من آثارها السلبية.

وبناء على إحصاءات منظمة الصحة العالمية تحصد الحوادث المرورية أرواح أكثر من مليون شخص سنوياً ، وتصيب ثمانية وثلاثين مليون شخص.. خمسة ملايين منهم إصاباتهم خطيرة، وليس لدينا إحصاءات دقيقة كم نصيب اليمن منها وإن كانت بعض المعلومات تفيد أن نصيب اليمن منها يتراوح ما بين ثلاثة وسبعمائة الى ما يزيد عن خمسة آلاف وثلاثمائة وسبعين وفاة، وأكثر من ثلاثة أضعاف مصابون ومعوقون، إضافة الى الخسائر المادية التي تقدر بمليارات الريالات، وكانت اليمن قد حصلت من خلال النسبة العالمية على ما لا يتناسب مع عدد سكانها، ومن هنا فإن الواجب على وزارتكم إعادة النظر فيما يتعلق بهذه المسألة التي أرقت المجتمع اليمني ووجوب إعادة النظر في قانون المرور ولوائحه، وكل ما يؤدي للحفاظ على الأرواح والممتلكات والعمل على إتمام أي نقص في التشريعات الحالية، وتأهيل رجال المرور على فهم قانون المرور ولوائحه وآدابه، كما يجب عليهم فحص المركبات دورياً، كما هو الحال في أعظم دول العالم، كما يجب ألا تمنح رخص القيادة الا لمن يجتاز الامتحان، لا بالوساطة والمحسوبية على حساب أرواح المجتمع وأملاكه.. ومن أسباب حوادث المرور تعود الى السائق.. نتيجة طيش بعض السائقين وعدم احترازهم وإهمالهم وعدم اتباعهم للقوانين واللوائح والنظم الصادرة من الجهات المختصة، فسائقو السيارات من الأطراف المهمة والرئيسية التي تسبب الحوادث للأسباب التالية:

- عدم تحلي كثير من السائقين بالأخلاق والآداب العامة وخاصة أدب وأخلاق السير والمرور خلال تعاملهم مع الركاب والمشاة مثل كثرة استعمال التليفون حيث يلمس بإحدى يديه، مقود السيارة وبالأخرى جهاز التليفون، وأحياناً بتشغيل المذياع بصوت عالٍ ومزعج والانشغال بمتابعته دون مراعاة ما يجب عليه وهو يقود مركبتّه.
- افتقار الكثير من السائقين للكفاءة القيادية على مستوى قيادة المركبة عملياً أو ثقافتهم المرورية وقوانين السير المعمول بها.
- حصول الكثير من السائقين على رخص السياقة دون كفاءة واقتدار، غير مبالية الجهة التي يهمها الأمر ما يترتب على منح الرخص بواسطة المجاملة والمحسوبية من مسؤوليات جسيمة لها أخطارها المباشرة على السلامة الانسانية.
- عدم تقيد السائقين بقوانين وقواعد السير كالسرعة الزائدة والتجاوز الخاطئ وعدم إعطاء أولويات المرور.
- عدم تقيد الكثير من السائقين بالظروف الصحية أو النفسية لهم ولغيرهم كتعاطي المخدرات أو كبر السن أو الارهاق الجسمي أو القلق النفسي وعدم النوم لساعات طويلة وما شابه ذلك.

فساد محافظ عمران يتجاوز اكثر مليار خلال عام

كشفت مصادر محلية تبديد محافظ محافظة عمران والقيادي في جماعة الاخوان محمد حسن دماج لأكثر من مليار ريال في واحدة من مظاهر استشراء الفساد المالي والاداري وجرائم نهب المال العام ،

و كشفت المصادر عن ان افساد محافظ عمران محمد حسين دماج (المقال من المجلس المحلي) يفوق مليار ريال هي أموال تعود لصندوق النظافة والتحسين منذ تعيينه في 8 ديسمبر 2012م، حتى سحب الثقة منه مطلع مارس الفائت، ومنها أكثر من أربعمائة مليون ريال كانت عبارة عن (وفر)، من عهد المحافظ السابق الشيخ كهلان مجاهد أبو شوارب، بواقع (300 مليون ريال سيوله نقدية في خزينة الصندوق و120 مليون ريال متأخرة لدى مصنع أسمنت عمران).

وحسبما اوردته صحيفة (اليمن اليوم) فقد قام دماج خلال الفترة التي أعقبت سقوط معاقل حزب الإصلاح (الإخوان)، وأولاد الأحمر في عمران بيد مسلحي الحوثيين صرف مبلغ وقدره 133 مليون ريال كمجهود حربي لقيادات أمنية وعسكرية تنتمي سياسياً إلى (الإصلاح)، منها على سبيل المثال مبلغ 10 ملايين لضابط أمن المجمع الحكومي تم صرفها على دفعات.

وتابعت الصحيفة بأنه تم صرف 20 مليون ريال كنثريات شهرية لأشخاص غير موجودين في هرم المحافظة منها على سبيل المثال 10 ملايين صرفت باسم شخص ومنه تم تحويلها لأحد أبناء المحافظ ويدعى (الحسن).

كما قام بصرف مبلغ لا يقل عن 35 مليون ريال لقيادات من حزبه كسفريات و7 ملايين لمعاهد الإصلاح في عمران والمسماة (دور القرآن) أحدها في مدينة خمر والآخر في منطقة الجنات.

واضافت الصحيفة : قام المحافظ دماج وبمخالفة للقوانين وبدون مناقصات بعقد صفقات لمشاريع وهمية وبالتكليف المباشر لأكثر من 90 مليون ريال منها مبلغ لشق وحدات الجوار التي لا تساوي شيئاً.

5 آلاف موظف.. مظالمهم الأطول عمراً بعد القضية الفلسطينية

أصحاب مشروع الحتارش السكني يناشدون الرئيس إنصافهم

الأخ المشير الركن / عبد ربه منصور هادي
رئيس الجمهورية حفظه الله ورعاه
المشروع السكني المسمى قاع الغراس (مشروع موظفي الدولة) حارش السكني.

أغيثونا.... أغيثونا.... أغيثونا
والله المستعان

مقدمين الشكوى /
رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية للمشتركين والمالكين للأراضي بمديرية بني الحارث وورثتهم من الجيل اللاحق شباب ٢٠١٤م

< قضية مشروع سكني لموظفين لدى الدولة عمرها 28 عاماً دون أن تجد حلاً، يصفها أصحابها بالمشئومة.. معتبرين أن أرض الحتارش المشتراة في قاع الغراسي بمديرية بني الحارث بمحافظة صنعاء إن لم تكن منازل لهم في حينها فإنها في الوقت الراهن قبور لهم..في العام 1986م كانت الفكرة بناء منازل لذوي الدخل المحدود من موظفي الدولة شارك فيه خمسة آلاف موظف يرجح أنهم يشكلون 80% من كل الموظفين آنذاك ومن جميع المؤسسات والمصالح الحكومية على أمل انشاء مشروع الحتارش السكني والذي لولا تعثره من قبل نافذين لأصبح الآن اكبر تجمع سكني يضم 300 ألف نسمة..

رئيس وأعضاء اللجنة التحضيرية للمشتركين والمالكين للأراضي بمديرية بني الحارث وورثتهم من الجيل اللاحق شباب 2014م طالبوا رئيس الجمهورية الأخ عبدربه منصور هادي التوجيه بتشكيل لجنة لحل قضية أراضي بني الحارث لا تقل اهمية عن لجنة استعادة أراضي الجنوب ولجنة حل قضايا الأراضي في محافظة الحديدة وحرم مطارها..

وبينوا في شكواهم- حصلت «الميثاق» على نسخة منها- أنهم ينتظرون من رئيس الجمهورية انصافهم ورد اعتبارهم من هوامير الأراضي إما بتسليم أرض المشروع المسمى قاع الغراسي الحتارش أو التعويض أو أي حلٍ يراه ملبياً لهم وذلك بعد سنوات من فشل القضاء ومجلس النواب والسياسيين والوسطاء والمتدخلون في حل هذه المشكلة -بحسب وصفهم..

واتهمت الشكوى المدعو علي بن علي الحزورة وورثة علي صالح الحزورة وورثة محمد صالح الحزورة بالسطو على أرض المشروع السكني لموظفي الدولة..

مطالبين باتخاذ الإجراءات القانونية بحقهم وحجز كافة ممتلكاتهم وارصدتهم في البنوك إلى أن يتم الفصل في القضية.

وشددوا على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق مع مندوبي الوزارات المشتركة في المشروع السكني وهم تحت مسمى أعضاء اللجان المشكلة من ثبتت خيانته أو تواطؤه في ضياع حقوق 5 آلاف موظف.